مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع والثلاثون، العدد السادس، 2022.
http: 10.35682/0062-037-006-004

أثر فجوة التوقعات في التدقيق على مدى استخدام التقارير المالية على الإنترنت من قبل المستثمرين المؤسسيين في الأردن

نبال خالد الشقور*
nebal1234@yahoo.com
إكريم صياح الحجايا

ملخص

هدفت الدراسة الحالية التعرف على مدى وجود فجوة التوقعات في التدقيق (فجوة الأداء) بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردن فيما يتعلق بالتقارير المالية على الإنترنت، ومعرفة مدى تأثير هذة الفجوة – إن وجدت – على استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني للقطاع المالي.

وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على عينة مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في القطاع المالي، وقد شملت عينة المستثمرين المؤسسيين استهداف مدراء المحافظ الاستثمارية في البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية، وقد تم استرداد 122 استبانة صالحة للتحليل (93 للمدققين و29 للمستثمرين المؤسسيين) من أصل 162 التي تم توزيعها بنسبة استرداد 75.3%. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار t للعينات المستقلة واختبار الانحدار البسيط.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن مدقق الحسابات يقيم عمله بأنه ذو أداء مرتفع بينما يرى المستثمر المؤسسي بأن أداء المدقق ليس بمستوى التوقع منه (فجوة الأداء). كما أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفجوة توقعات الأداء في التدقيق على مدى إستخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة وكان هذا الأثر عكسياً أي أنه كلما ارتفعت فجوة الأداء قل استخدام المستثمرين المؤسسيين للمعلومات المنشورة على الإنترنت.

الكلمات الدالة: فجوة التوقعات في التدقيق، التقارير المالية على الإنترنت، فجوة الأداء، بورصة عمان.

---

* كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2020/2/15. تاريخ قبول البحث: 2020/5/11م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2022 م.

The Impact of Expectation Gap in Auditing on the Extent of the Use of Online Financial Reports by Institutional Investors in Jordan

Nebal Khaled Alshoqour*
nebal1234@yahoo.com
Ikraeim Sayyah Alhajaya

Abstract

The current study aimed at identifing the extent of the presence of expectations gap in auditing (the performance gap), regarding online financial reporting, amonest auditors and institutional investors in Jordan, in addition to determining the impact of this gap, if existed, on the use of institutional investors of financial reports published on the website of the companies listed on the Amman Stock Exchange.

The study data was collected using a questionnaire survey among Jordanian external auditors and institutional investors in the Amman Stock Exchange. The institutional investors sample included the managers of investment portfolios in banks, insurance companies and financial intermediation companies. As a result, out of 162 distributed quastionnaires, 122 valid questionnaires were collected and analyzed (93 for auditors and 29 for investors Founders). To test the study hypotheses, (t-test) for independent samples and simple regression test were impelented.

The study concluded with a set of results: First, the auditors evaluate his work as having a high performance, while the institutional investors believe that the performance of the auditor is not at the level of expectations (performance gap). The results of this study also showed that there is a statistically significant negative effect of the performance gap on the extent of using the information published on the company's website by instituational investors in Jordan, that is, the higher the performance gap, the less institutional investors use the information published on the Internet.

Keywords: Expectations gap in auditing, online financial reporting, performance gap, Amman stock exchange.

* College of Business Administration, Mutah University.
Received: 15/2/2020. Accepte : 11/5/2020.
© All copyrights reserved for Mutah University, Karak, Hashemite Kingdom of Jordan, 2022.

المُقدّمَة:

يُعَدُّ المستثمرون المؤسسيون أكثر الفئاتِ استخداماً لمُخرجاتِ النّظامِ المحاسبيّ المتمثلة بالقوائمِ الماليَّة، وبالإفصاحاتِ الضَّروريةِ الأخرى المرتبطة بتوضيح عناصر القوائم الماليَّة؛ من أجل اتخاذ قرارات أكثر فاعليَّة، ومن المعلوم أنَّ هذه القرارات آنيةٌ، وتتكرَّر باستمرار من قبل المستثمرين والمستفيدين من البيانات الماليَّة، واستلزمَ هذا الأمرُ ضرورةَ حُصولِ المُستثمرِ على بياناتٍ حديثةٍ باستمرار تعكسُ الصّورةَ الصَّحيحةَ لواقعِ الشَّركات، ولكي تستطيع الأسواق الماليَّة القيامَ بدورها يجب أن تكونَ على درجةٍ عاليةٍ من الكفاءةِ، ومن أهمّ الأركانِ الَّتي ترتكزُ عليها كفاءة السّوق المالي وجودُ نظامٍ كَفُؤٍ للمعلومات يضمنُ تدفُّقَ المعلوماتِ في كلِّ الأوقات، وبأقلّ تكلفةٍ ممكنةٍ لتحقيقِ كفاءةِ الأسواق (Aldabbagh, 2013).

وأدَّى التطوُّر التّكنولوجي في وسائل الاتصال والمعلومات إلى إزالةِ الحُدودِ بين الدُّول، وتسهيل عمليةِ تبادُلِ المعلوماتِ بينِ مختلفِ القطاعاتِ الصّناعيةِ والتجارية، وتُعَدُّ تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الإلكترونية مورداً ضرورياً لا يقلُّ أهميةً عن المَوردِ البشريّ أو الماديّ؛ إذ تطوَّر نظامُ المعلوماتِ المحاسبيّ من نظامٍ تقليديّ إلى نظام إلكتروني يعتمدُ على الطّرقِ والتقنياتِ الإلكترونيةِ، ونخصُّ بالذكّر هنا التطوُّر الذي حدث في الشّكبة العنكبوتية ـ الإنترنت (Amroush, 2016). ومن هنا فقد تكيَّفت مهنة المحاسبة مع هذا التطور من خلال الإفصاح عن المعلومات الماليَّة، وغير الماليَّة للشركات على مواقعها الإلكترونية مستغلة المزايا العديدة التي يحقّقها هذا النوع من الإفصاح مثل: السرعة في نشر المعلومات بأقلّ التَّكاليف، والوصول إلى مناطق جغرافية متباعدة؛ ممَّا حقّق الكثير من الخصائص النوعية للبيانات الماليَّة، ولا سيّما خاصية التَّمثيل الصّادق، وخاصية المُلائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المتنوعة.

وعلى الرّغم من هذه المزايا التي تقدّمها التَّقارير الماليَّة على الإنترنت، ووجود أدلّة قليلة على أنَّ شركات التَّدقيق قد تكيَّفت بشكلٍ جيّدٍ مع بيئة التَّقارير الماليَّة عبر الإنترنت، إلَّا أنَّه لـــم يتمّ عمل الكثير لتوضيح أدوار ومســؤوليات مُدقّق الحسابات فيما يرتبطُ بالتَّقارير المالـــيَّة عبر الإنترنت؛ فظهرت نتيجة لذلك فجوة توقُّع بين ما يقوم به مدقّق الحسابات من مســؤوليات، وبين ما يتوقَّعُه المستخدم من عملـــية التَّدقيق، ممّا يؤدي إلى ســـوء الفهم، وإلى فقدان الثقة في التَّقارير الماليَّـــة الّتي يعتمد عليها المســتثمر لضمـــان مصداقية المعلومـات الماليَّة وملائمتها لاتّخـــاذ القرارات (Fisher & Naylor, 2016).

مُشكلةُ الدّراسةِ:

لقد أثّر تطوّر الإنترنت كوسيلة عالمية لنشر المعلومات، و توثيقها بشكل كبير على ما يسمّى "بيئة التَّقارير الماليَّة" في المؤسسات والشَّركات، ففي الآونة الأخيرة، بدأت الشَّركات بالإفصاح عن نتائجها الماليَّة، وعن غيرها من المعلومات المرتبطة بالأعمال التجارية على صفحتها على شبكة الإنترنت، والتي تُعَدُّ وسيلة لتزويد جميع المستخدمين بالمعلومات؛ مما يساعد على اتخاذ قرارٍ استثماريٍّ مستنيرٍ ومعتمدٍ على المعلومات المُتاحةِ في الوقتِ المناسبِ، وبالتالي التَّقليل من عيوب المعلومات التي كان من الممكن الحصول عليها فقط من القنوات التقليدية من خلال إفصاحات الإدارة ووسطاء المعلومات، وعلى الرّغم من هذا التطوُّر السريع للتكنولوجيا، وممارسات الإفصاح عن البيانات الماليَّة التي ارتبطت بها إلَّا أنَّ المشكلة تكمن بمدى موثوقية، ومصداقية البيانات التي تُنشَرُ على المواقع الإلكترونية؛ وذلك نتيجة لعدم إدراك مدقّقي الحسابات لمسؤولياتهم تجاه تلك البيانات المنشورة على الإنترنت كما يتوقُّعها مستخدمو البيانات الماليَّة وخصوصاً المستثمرين؛ وهذا يعمل على إيجاد وجهٍ جديدٍ لمشكلة معروفةٍ قديماً في التَّدقيق، وهي ما تعرف بمشكلة فجوة التوقُّعات في التَّدقيق، حيث يُتوقَّعُ نشوء فجوة في التوقُّع بين ماهية واجبات ومسؤوليات المدقّق، وما يقوم به المدقّق من عمل فعلي، وبين ما يتوقُّعهُ ويجده مستخدمو التَّقارير الماليَّة من أعمال التَّدقيق للبيانات الماليَّة المنشورة على الإنترنت؛ ممّا يجعلها أقلّ مصداقية وفائدة في اتّخاذ قراراتهم.

ومن هنا تبرز مُشكلةُ الدّراسةِ في مُحاولةِ الإجابةِ عن التَّساؤلِ الآتي: إلى أي مدى توجد فجوة توقُّعات في التَّدقيق (فجوة الأداء) للتقارير الماليَّة المنشورة على الإنترنت بين مدقّقي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردنّ؟ وما مدى تأثير فجوة الأداء في التَّدقيق على مستوى استخدام البيانات الماليَّة المنشورة على المواقع الإلكترونية للقطاع المالي؟

أهمّيةُ الدّراسةِ:

تنبعُ أهميَّةُ هذه الدّراسةِ من المزايا التي توفّرها التَّقارير الماليَّة المَنشُورةُ على الإنترنت مثل: سُرعة النشر، واتّساع التغطية، وقلّة التكاليف، وهذه المزايا تدعم تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات الماليَّة، وتساعد على اتّخاذ القرارات الملائمة. ولكنّ الفائدةَ المرجوَّة، ومدى الاعتماد على البيانات الماليَّة المنشورة على الإنترنت، لا يمكن تحقيقها بفعاليَّة إلَّا من خلال إضفاء الثقة والمصداقية من قبل مدقّق الحسابات على تلك البيانات؛ ويبدو جلياً وجود الكثير من الجدل والخلاف

حول دور ومسؤولية مدقّق الحسابات تجاه القوائم الماليَّة المنشورة إلكترونياً من قبل مختلف المهتمّين بشؤون المحاسبة والتَّدقيق.

وتكمن أهمية هذه الدّراسة في أنَّ نتائجها يمكن أن تبيّن للأطراف ذات العلاقة، وللجهات المعنية في بيئة التَّدقيق في الأردنّ خصوصاً، وغيرها من الدول النامية والمتقدمة عن مدى وجود فجوة توقُّعات في التَّدقيق بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسّسين، وبيان مدى تأثير هذه الفجوة في التَّدقيق على استخدام التَّقارير الماليَّة على الإنترنت، وفي تَرشيد قراراتهم الإستثمارية في الشَّركات المُدرجَة في بورصة عمان؛ وعليه يمكن أن تشكّلَ نتائج هذة الدّراسة منطلقاً أساسيّاً للفت انتباه ناظمي مهنة تدقيق الحسابات مثل: جمعية المحاسبين القانونيين، ولفت انتباه الجهات الرَّقابية في الأردنّ مثل: هيئة الأوراق الماليَّة، وبورصة عمان؛ للعمل على تضييق فجوة التوقُّعات في بيئة التَّدقيق الأردنّية للبيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات؛ وذلك حتى يتسنَّى تحقيق الاستفادة المُثلى لمستخدمي البيانات من التطوُّر التّكنولوجي الحديث في بيئة التَّقارير الماليَّة الإلكترونية، ويمكن أن تُستخدَمَ محاور التَّدقيق التي تناولتها هذه الدّراسة، والتي تُبيّنُ وجود فجوة للتَّدقيق كأساس لإصدار إرشادات من قبل الجهات المعنية في الأردنّ تحدّدُ واجبات ومسؤوليات المُدقّق تجاه البيانات الماليَّة المنشورة على الإنترنت؛ لإضفاء المزيد من الثقة والمصداقية على تلك البيانات؛ لذا فإنَّه يُتوقَّع أن تساهم هذه الدّراسة في الحدّ من الأثر المتزايد لهذه الفجوة، هذا الأثرُ الَّذي أخذ بالاتّساع نتيجة ازدياد متطلبات مستخدمي التَّقارير الماليَّة، من خلال السعى إلى محاولة تضييق تلك الفجوة؛ لبث الطمأنينة في التَّقارير الماليَّة المنشورة على الإنترنت.

أهْدافُ الدّراسةِ:

يتمثَّلُ الهدفُ الأساسيُّ لهذه الدّراسة بالتعرُّف على مدى تأثير فجوة توقُّعات الأداء في التَّدقيق – إن وجدت – على استخدام المُستثمرينَ المؤسّسينَ للتَّقاريرِ الماليَّة على الإنترنت للقطاع المالي؛ وبناءً على ذلك يمكنُ تلخيصُ الأهدافِ الفرعيةِ الآتية:

1- معرفة مدى وجود فجوة الأداء في التَّدقيق للتَّقارير الماليَّة المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني بين مدقّقي الحسابات، والمستثمرين المؤسّسيين في الأردنّ.

2- معرفة أثر فجوة الأداء – إن وجدت – على استخدام المستثمرين المؤسّسيين للتَّقارير الماليَّة المنشورة على موقع الشَّركة الإلكتروني للقطاع المالي.

فرضيَّاتُ الدّراسةِ:

يمكن صياغة فرضيات الدّراسة على النَّحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائيَّة بين مستوى إدراك كل من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسّسيين في الأردنّ حول أداء (فجوة الأداء) مدقق الحسابات، فيما يتعلق بالتَّقارير الماليَّة المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيَّة لفجوة الأداء في التَّدقيق – إن وجدت – بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسّسيين في الأردنّ على مدى استخدام المستثمريين المؤسّسيين للتقارير الماليَّة على الإنترنت للقطاع المالي.

الإطار النظري والدّراسات السابقة:

الإطار النَّظري:

طبيعة فجوة التوقُّعات:

تعبّرُ فجوة التوقُّعات عن الفرق بين ما يتوقّعه مستخدمو التَّقارير الماليَّة من مدققي الحسابات، وبين ما يقوم المدقق بأدائه فعلاً، حيث تؤكد معايير التَّدقيق أنَّ مسؤولية المدقق الخارجي تتمثل في تخطيط وتنفيذ عملية التَّدقيق؛ للحصول على تأكيد معقولٍ بأنَّ القوائم الماليَّة الورقية، أو المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة خالية من سوء العرض الجوهري الناتج عن الغش والخطأ غير أنَّ المدقق، وبسبب طبيعة أدلة الإثبات، وطبيعة خصائص الغش فإنّه يمكنه الحصول على تأكيد معقول وليس مطلقا . وعليه فإنّ عدم تلبية مدققي الحسابات لتوقُّعات المستخدمين أيضاً يؤدي إلى ظهور فجوة التوقُّعات في التَّدقيق، والتي تؤثر على قرارات مستخدمي التَّقارير الماليَّة، سواء التقليدية المطبوعة أو المنشورة على الإنترنت.

مفهوم فجوة التوقُّعات:

وتعبر فجوة التوقُّعات عن الفرق بين ما يعتقده أصحاب المصالح عمَّا يجب الإفصاح عنه في القوائم الماليَّة، وما يعتقده مدققو الحسابات (Mohs, 2017).

وعرّفت فجوة التوقُّعات بأنّها الثغرة بين ما تنصّ عليه معايير التَّدقيق فيما يرتبط بمهمة مدقّق الحسابات، وبين توقُّعات مستخدمي البيانات مقابل مايقدمه المدقق (Hanan, 2016).

كما عرّفت فجوة التوقُّعات على أنّها فجوة تظهر بين ما يتوقّع عمله حملة الأسهم من المدققين، وما يقوم به المدقق من مسؤوليات ضمن القانون (Alqdah, 2013).

وبينت الدراسة مفهوم فجوة التوقُّعات على أنها الاختلاف بين ما يقدمه مدقق الحسابات من مسؤوليات، وبين ما يتوقّعه المستثمر المؤسسي من مدققي الحسابات تجاه التَّقارير الماليَّة المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة.

التَّقارير الماليَّة على الإنترنت

إنَّ عملية إيصال المعلومات لمستخدميها تعدُّ من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك لمساعدتهم في اتّخاذ القرارات، ولتحقيق ذلك أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عدة معايير تحدد القواعد والسياسات المحاسبية في إفصاح المنشآت عن المعلومات الاقتصادية والمحاسبية، تقوم الشَّركات بنشر تقاريرها الماليَّة في الصحف اليومية حال انتهاء الفترة الزمنية المحددة مثل: التَّقارير نصف السنوية أو السنوية، وبحدوث التطور المتزايد في قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصال في شتى مجالاته ومن ضمنها شبكة الإنترنت.

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي أصبحت شبكة الإنترنت وسيلة رئيسة لنشر تقارير الشَّركات للمستخدمين لهذه التَّقارير الماليَّة (Rowbottom & Lymer, 2009). اتجهت الشَّركات للإفصاح عن تقاريرها الماليَّة وغير الماليَّة على شبكة الإنترنت سواء على مواقعها الخاصة بها أم على مواقع البورصات في الدول التي تتبع لها هذه الشَّركات (Almtairi, 2012). وقد أصبحت شبكة الإنترنت إحدى أكثر مصادر المعلومات استخداما والعديد من الشَّركات الآن تفصح عن كلّ معلوماتها الماليَّة أو جزء منها على مواقعها الخاصة بها (Hindi & Rich, 2012).

لقد عرف (Hunter & Smith, 2009) الإفصاح على الإنترنت بأنه استخدام مواقع الشركة في عرض المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للشركة، وعرفه (Almilia & Budisusetyo, 2008) بأنه استخدام مواقع الشَّركات للإفصاح عن المعلومات الماليَّة والتجارية للشركات.

ويمكن توضيح الإفصاح الإلكتروني على أنه قيام الشركة باستخدام موقعها الإلكتروني لنشر المعلومات الماليَّة، وغير الماليَّة عن كل فترة زمنية بشكل سنوي أو نصف سنوي، وتحديث هذه المعلومات بشكل مستمرّ على موقعها الإلكتروني.

الدّراسات السابقة:

أ- الدّراسات باللغة العربية

دراسة (Mohammad, 2019): "أثر الإفصاح عن التَّقارير الماليَّة المرحلية على تضييق فجوة التوقُّعات في البنوك التجارية الأردنّية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنّيين". هدفت الدّراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح عن التَّقارير الماليَّة المرحلية على تضييق فجوة التوقُّعات في البنوك التجارية الأردنّية، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزّعت على عينة الدّراسة، وتكون مجتمع الدّراسة من المحاسبين القانونيين العاملين في الشَّركات التي تدقق في البنوك التجارية الأردنّية حيث استخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي . ومن أهم النتائج وجود أثر إيجابي للافصاح عن التَّقارير الماليَّة المرحلية بجميع أبعادها (محتويات التَّقارير الماليَّة المرحلية، الإيضاحات التفسيرية المختارة، الاعتراف والقياس حسب التَّقارير الماليَّة المرحلية) على تضييق فجوة التوقُّعات.

دراسة (Reda, 2018): "مدى مساهمة مبادىء حوكمة الشَّركات في تضييق التوقُّعات في بيئة المراجعة الجزائرية (دراسة استقصائية)". هدفت الدّراسة إلى التعرف على مدى تأثير مبادىء نظام حوكمة الشَّركات في تضييق فجوة التوقُّعات، ومعرفة الصعوبات التي تواجه المؤسسات الجزائرية عند تطبيق نظام حوكمة الشَّركات، ومعرفة واقع فجوة التوقُّعات في الجزائر وأسبابها، وتم استخدام الأسلوب الإحصائي التحليلي، ولتحقيق هدف الدّراسة، تم توزيع استبانة على عينة الدّراسة، حيث يتكون مجتمع الدّراسة من المدققين القانونيين والمدققين الداخليين العاملين في بعض المؤسسات العامة والخاصة. ومن أهم النتائج أنَّ الالتزام بتطبيق مبادىء حوكمة الشَّركات تساهم بشكل فعَّال في تضييق فجوة التوقُّعات بين مدققي الحسابات وبين مستخدمي المعلومات في بيئة الأعمال الجزائرية.

دراسة (Almtairi, 2017): "مدى مساهمة معايير العمل الميداني في تقليص فجوة التوقُّعات لعملية تدقيق الحسابات: من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونية في دولة الكويت". هدفت هذه الدّراسة إلى قياس مدى مساهمة معايير العمل الميداني في تقليص فجوة التوقُّعات لعملية تدقيق

الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في دولة الكويت، واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، وتم استخدام تحليل الارتباط في اختبار الفرضيات. ومن أهم نتائج الدّراسة أنَّ معايير العمل الميداني (معيار الإشراف والتخطيط، ومعيار تقييم نظام الرقابة الداخلية، ومعيار كفاية أدلة الإثبات) تساهم في تقليص فجوة التوقُّعات لعملية تدقيق الحسابات في دولة الكويت وبدرجة مرتفعة.

ب- الدّراسات باللغة الإنجليزية

دراسة (Chowdhury & Shikdar, 2018): Reducing the audit expectation gap: A model of Bangladesh perspective

هدفت هذه الدّراسة إلى تحديد العوامل التي تقلل من فجوة التوقُّعات في التَّدقيق وتشمل هذه العوامل فهم مهنة التَّدقيق، والتوسع في تقرير المدقق، وتنظيم مهنة التَّدقيق، وتوضيح دور لجان التَّدقيق، وتحسين معايير التَّدقيق، حيث تم توزيع استبانة على مجتمع الدّراسة الذي يتكون من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في تخصص المحاسبة والتَّدقيق، ومحاسبين قانونيين ممارسين للمهنة، ومن أهمّ النتائج التي توصَّلت إليها الدّراسة أنَّ العوامل التي تم تحديدها تقلل من فجوة التوقُّعات بشكل كبير، وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة التَّدقيق، وتدقيق الحسابات.

دراسة (Salehi, 2016): A new approach to Quantifying audit expectation gap measuring expectation gap

هدفت هذه الدّراسة إلى التعرُّف على فجوة التوقُّعات حول مسؤولية التَّدقيق وقياس فجوة التوقُّعات في إيران، وتكوَّن مجتمع الدّراسة من مدققي الحسابات والمستثمرين، واستخدم الباحث اختبار الإحصاءات غير المعلمية. ومن أهم النتائج أنَّه يوجد فجوة توقُّعات بين المدقّقين والمستثمرين.

دراسة (Fisher & Naylor, 2016): Corporate reporting on the Internet and the expectations gap: new face of an old problem

هدفت هذه الدّراسة إلى البحث في وجود وطبيعة فجوة التوقُّعات التي قد تنشأ فيما يرتبطُ بدور ومسؤوليات مُدقّق الحسابات تجاه التقارير المالية المنشورة على الإنترنت فيما يتعلق البيان الرئيس الَّذي يتناول مسؤوليات مراجعي الحسابات ذات الصلة في نيوزيلندا هو AGS 1003 في قضايا التَّدقيق المرتبطة بالعرض الإلكتروني للبيانات الماليَّة وقضايا أخرى حددها الباحثان، ويناقش AGS 1003، عدة أمور هي: دور مدقق الحسابات ومسؤولياته فيما يرتبط بالبيانات

الماليَّة الإلكترونية قبل النشر الإلكتروني وبعده، وتأثيرات التَّقارير الماليَّة على الإنترنت على تقرير المدقق، ورسائل التَّدقيق الأخرى. وقد استخدمَ الباحثُ استبانة وُزِّعت على عينة الدّراسة المكوَّنة من المدقّقين والمحلّلين والوسطاء والمُحاسبين، وغيرهم من المستخدمين في نيوزيلندا، ومن أهمّ النتائج التي خلصت اليها الدراسة هو: وجود فجوة التوقُّعات بين المدقّقين، وبين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالعرض الإلكتروني للبيانات المالية على الإنترنت، وقد أوصى الباحثان بضرورة تحديد المسؤوليات الّتي تساهم في الأداء المتميّز وفي المعايير المحددة، وفي التوقُّعات غير المعقولة التي تكوّن هذه الفجوة.

دراسة (Alqtaish, 2014) : The factor affecting in narrowing the audit expectation gap from the view point of the investors in Jordan"

هدفت الدّراسة إلى تحديد طبيعة فجوة التوقُّعات في التَّدقيق، وتحليل العوامل التي قد تؤثر في تصنيف فجوة التوقُّعات في التَّدقيق من جهة نظر المستثمر في الأردنّ، واستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي التحليلي، وتكوَّنَ مجتمع الدّراسة من المستثمرين في الأوراق الماليَّة، ومن أهمّ النتائج التي توَّصلت إليها الدّراسة أنَّ العوامل التي تؤثر على فجوة التوقُّعات في التَّدقيق هي: كفاءة المدقّق، ورعايته المهنية، ومسؤولية المدقق عن الأرقام المحاسبية المعتمدة، والتحقق من مستوى الإفصاح في القوائم الماليَّة، وتحسين التواصل مع مستخدمي القوائم الماليَّة، والتزام المدقق بالنزاهة والأمانة، واستقلال المدققين.

دراسة (Turel, 2010):

The expectation gap in internet financial reporting: evidence from an emerging capital market

هدفت إلى دراسة مستوى التقارير المالية على الإنترنت في تركيا ومعرفة فجوة التوقعات في التقارير المالية على الإنترنت تشير فجوة التوقع إلى الفرق بين ما يعتبره مستخدمو التقارير المالية مهما وبين ما تكشفة الشركة فعليا ومن أهم النتائج وجود فجوة التوقعات بين مستخدمي التقارير المالية وما تقدمه الشركات فعليا في البيان المالي.

ما يميّز الدّراسة الحَاليّة عَن الدّراسَاتِ السّابقةِ

من خلال عَمليةِ تَحليلِ الدّراساتِ السّابقة، تمَّ الاستفَادةُ من هذهِ الدّراسَاتِ من خلال المساهمة في بناءِ وتعزيز الخلفية النَّظرية للدّراسة حول موضوع فجوة التوقُّعات في التَّدقيق، هذه الفجوة التي

ساهمت في بناء الإطار النظري لهذه الدّراسة. وإنَّ مراجعة الأدبيات السابقة ساهم في تحديد وتوضيح منهجية الدّراسة، وطرق قياس فجوة التوقُّعات في التَّدقيق.

كما أن الدراسات السابقة تمت في بيئات مختلفة الأمر الذي يقلل من الاعتماد على النتائج التي توصلت إليها وأيضاً اختلاف الأهداف والعينة والنتائج التي اعتمدتها وعليه تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الأوائل التي تتطرق الى معرفة أثر فجوة الأداء على استخدام التقارير المالية على الإنترنت من قبل المستثمرين المؤسسيين في الأردن، إذ تمَّ إجراء هذه الدّراسة التي تناولت عدة مسؤوليات لمدقّقي الحسابات؛ لمعرفة الفجوة بين ما يقوم به مُدقّق الحسابات من تقييمٍ لأعمالٍ تدقيقيةٍ يجريها على التَّقارير الماليَّة المنشورة على الإنترنت، ومدى تقييم أداء هذه الأعمال من وجهة نظر المستثمرين المؤسّسيين، ومدى تأثيرها على استخدام المعلومات المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في القطاع المالي.

المنهجية والتصميم

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ من خلال المنهج الوصفي تم دراسة ظاهرة فجوة التوقعات في التدقيق للبيانات المالية المنشورة على الإنترنت ووصفها وصفاً دقيقاً من خلال بيان المتوسطات بين استجابات عينتي مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين. أما المنهج التحليلي فقد تم توظيفه لبيان أثر فجوة توقعات الأداء في التدقيق على مدى استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من قسمين، مدققي الحسابات والبالغ عددهم (425) لسنة 2019 والمستثمرين المؤسسيين في القطاع المالي والذين يُفتقَر لوجود إحصائية دقيقة لعددهم في الأردن، وقد شملت عينة المستثمرين المؤسسيين استهداف مدراء المحافظ الإستثمارية في البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية، وقد تم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة) على هاتين الفئتين بطريقة عشوائية وقد تم توزيع 162 استبانة، منها 107 استبانات على المدققين القانونيين في الأردن و55 استبانة على مدارء المحافظ الاستثمارية وقد تم استرداد 122 استبانة صالحة للتحليل من أصل 162 التي تم توزيعها بنسبة استرداد 75.3%. حيث تم استرداد 93 (86.7% نسبة الاسترداد)

استبانة صالحة للتحليل من عينة المدققين القانونين و29 استبانة صالحة (52.7% نسبة الاسترداد) من مدراء المحافظ الاستثمارية. وقد يعود السبب في التفاوت في نسبة التوزيع والاسترداد بين عينتي الدراسة إلى اختلاف العدد وطبيعة العمل بينهم بالإضافة إلى صعوبة التواصل مع مدراء المحافظ الاستثمارية في الأردن. والجدول التالي رقم (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حيث يظهر أن عدد المستثمرين المؤسسيين 29 فرداً وبنسبة مئوية 23.8% وأما عدد العاملين في تدقيق الحسابات فقد كان عددهم 93 فردا وبنسبة مئوية 76.2%.

جدول(1) التوزيع النسبي لأفراد العينتين حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرارات	النسبة المئوية
المستثمر المؤسسي	29	23.8%
مدقق الحسابات	93	76.2%
المجموع	122	100%

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والمتمثلة بمعرفة أثر فجوة التوقعات في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت للقطاع المالي المدرج في بورصة عمان، فقد تم الاستعانة بالاستبانة المستخدمة من قبل الباحثين (Fisher & Naylor, 2016) وذلك للتعرف على مدى وجود فجوة التوقعات (المعقولية والأداء) بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين، وقد قامت الباحثة بإضافة جزء في استبانة المستثمرين المؤسسيين للاستيضاح في مدى استخدامهم للبيانات المالية المنشورة على المواقع الإلكترونية للقطاع المالي.

وتتكون الاستبانة من الأقسام التالية:

أولا: القسم الأول ويتعلق بالخصائص الديموغرافية والشخصية لأفراد عينة الدراسة

ثانيا: القسم الثاني ويتعلق بمسؤوليات المدقق تجاه المعلومات المالية وغير المالية المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني، ويشمل تقييم أداء مدقق الحسابات على المسؤوليات المدركة وهذه الفقرات تعبر عن فجوة الأداء.

ثالثا: القسم الثالث ويتضمن سؤالا يتعلق بمدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة وهذا السؤال موجه فقط لعينة المستثمرين المؤسسيين.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لتقييم العبارات المتعلقة بمحاور الدراسة، وتم الإعتماد على مستويات التقييم كما يلي:

جدول (2) درجات مقياس ليكرت الخماسي

لا أوافق بشدة	لا أوافق	حيادي	أوافق	أوافق بشدة
1	2	3	4	5

مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المصادر الأولية وهي عبارة عن البيانات التي تم تجميعها من عينة الدراسة عبر أداة الدراسة (الاستبانة).

إختبارات صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

للتحقق من أن أداة الدراسة تحقق الغايات العلمية والتطبيقية التي وضعت من أجلها، فإنه يجب القيام بالعديد من الاختبارات التي تبين مدى ملاءمة أداة الدراسة للتحليل الاحصائي وجودة هذه البيانات للوصول إلى نتائج حقيقية ودقيقة من الممكن أن يتم تعميمها على مجتمع الدراسة.

أولا : الصدق الظاهري

من أجل التحقق من أن أداة الدراسة (الاستبانة) من الممكن استخدامها لأغراض البحث العلمي وأنها ملائمة لقياس ما تعد من أجل قياسه فيتم التأكد من ذلك عبر الصـــدق الظاهري Face Validity، وقد تمت الاستعانة بآراء وتوجيهات العديد من الأكاديميين والمختصين في مجال علم المحاسبة من ذوي الخبرة العلمية والأكاديمية، فقد قامت الباحثة بتوزيع عدد (3) نسخ من الاستبانة لأغراض التحكيم على العديد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات من ذوي الخبرة والاختصاص.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة (الموثوقية)

ويقصد بالثبات مدى التوافق والاتساق بين الإجابات ونتائج الاستبيان والاستقرار في النتائج عبر الزمن فالاختبار الثابت يعطي نفس النتائج عند تطبيق الاختبارات على نفس المجموعة مرة أخرى.

ولقد تم التأكـــد من مدى ثبات هذه الاســـتبانة عبر اختبار واحتـــساب قيمة معامـــل كرونباخ ألفـــا حيث تكون نتيجته مقبولة إحصائيـــاً إذا كانت قيمـــته أكبر من 0.60 وكلما كانت قيمة معامل كرونباخ الفا أقرب إلى 1 فإن ذلك يبين أن ثبات الاستبانة يتسم بموثوقية أكبر.

الجدول(3) ثبات الاستبانة وقيم كرونباخ ألفا

محاور الاستبانة	معامل كرونباخ الفا	عدد الفقرات
محور تقييم أداء مدقق الحسابات	0.853	13
الأداة ككل	0.856	14

يشير الجدول السابق إلى قيم معامل قيم كرونباخ ألفا كانت تتراوح ما بين (0.806) و (0.853) لقسم فجوة توقعات الأداء في التدقيق وأن قيمة المعامل للأداة ككل (0.856) مع إضافة القسم الثالث المتكون من سؤال واحد فقط، وبالتالي فإن هذه القيم قد تجاوزت العتبة المقبولة إحصائياً (0.60) وتعبر عن ثبات عال ومقبول إحصائيا لأغراض هذه الدراسة.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات:

يتطرق هذا الفصل لتحليل الدراسة الميدانية وتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات والاختبارات القبلية للفرضيات مثل اختبار التوزيع الطبيعي واختبار ليفيني لتجانس البيانات ومصفوفة الارتباطات البينية بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع، والتحليل الوصفي لإجابات المستجيبين وتبيان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لكل فقرة من فقرات الاستبانة وعرض النتائج والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة.

تحليل نتائج الدراسة:

يقدم هذا الجزء من الدراسة الإحصاء الوصفي لمحاور ومتغيرات الدراسة كما تم عرضها في أداة الدراسة (الإستبانة) حيث يتم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاهمية لكل فقرة من فقرات الاستبانة ولكل عينة من العينتين (المستثمرين المؤسسيين ومدققي الحسابات).

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولا: الإحصاء الوصفي لاستجابات عينة المستثمرين المؤسسيين

أ- تقييم أداء مدقق الحسابات من وجهة نظر عينة المستثمرين المؤسسيين

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لفقرات تقييم أداء مدقق الحسابات حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
1	التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق	3.11	0.70	متوسط
2	التأكد من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى	3.33	1.01	متوسط
3	حصول المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة	3.10	0.93	متوسط
4	تأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.31	1.10	متوسط
5	يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق	3.41	0.92	متوسط
6	التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.50	0.66	متوسط
7	قيام المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	2.91	0.70	متوسط
8	تأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين	2.91	1.12	متوسط

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
	المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة			
9	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	3.00	1.17	متوسط
10	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	2.39	0.67	متوسط
11	الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	2.19	0.87	منخفض
12	قيام المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	1.97	0.77	منخفض
13	المسؤولية عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	2.09	0.94	منخفض
	المتوسط العام	2.86		متوسط

يشير الجدول السابق إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لمحور أداء مدقق الحسابات من وجهة نظر عينة المستثمرين المؤسسيين، حيث كانت الفقرة الأولى من حيث المتوسط الحسابي الفقرة السادسة بمتوسط حسابي (3.50) بانحراف معياري (0.66) وهذا يعني أن المستثمرين المؤسسين يقيمون أداء المدقق بتأكده من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق بدرجة متوسطة، وأما الفقرة الأقل من حيث المتوسط الحسابي فقد كانت الفقرة الثانية عشر بمتوسط حسابي(1.97) وبانحراف معياري (0.77) وهذا يعني أن المستثمر المؤسسي يقيم أداء المدقق بأنه

منخفض فيما يتعلق بقيامه بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني، وأما المتوسط العام لوجهة نظر المستثمر المؤسسي بأداء مدقق الحسابات (2.86) وهذا يدل على أن تقييم المستثمر المؤسسي لعمل المدقق منخفض.

ب- مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة حسب إجابات عينة المستثمرين المؤسسيين.

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لمتغير استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة من قبل المستثمرين المؤسسيين

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
7.62	1.54	10	5

تشير نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعبارة مدى إستخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة والموجهة نحو عينة المستثمرين المؤسسين وعددهم 29 فرداً إلى أن المتوسط الحسابي لهذا السؤال قد كان (7.62) بإنحراف معياري (1.54) وأكبر قيمة (10) وأقل قيمة (5) وهذا يدل على أن المستثمرين المؤسسين المبحوثين في هذه الدراسة بالمتوسط يعتمدون بشكل كبير على البيانات والمعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة.

ثانياً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب إجابات عينة مدققي الحسابات

أ – تقييم أداء مدقق الحسابات حسب إجابات عينة مدققي الحسابات

جدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية لفقرات تقييم أداء مدقق الحسابات حسب إجابات عينة مدققي الحسابات

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
1	التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق	4.03	0.90	مرتفع
2	التأكد من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى	4.00	0.65	مرتفع

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
3	حصول المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة	4.00	0.92	مرتفع
4	تأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.68	1.03	مرتفع
5	يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق	4.51	0.50	مرتفع
6	التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	4.00	0.65	مرتفع
7	قيام المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	3.79	0.41	مرتفع
8	تأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	4.06	0.52	مرتفع
9	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	4.17	0.60	مرتفع
10	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	3.96	0.77	مرتفع

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
11	الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	3.51	0.94	متوسط
12	قيام المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	3.03	0.77	متوسط
13	المسؤولية عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	3.58	0.94	متوسط
	المتوسط العام	3.87		مرتفع

تشير نتائج التحليل الإحصائي لمحور تقييم أداء مدقق الحسابات من وجهة نظر المدققين من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الأهمية الى أن الفقرة الأعلى من حيث المتوسط الحسابي قد كانت الفقرة الخامسة حيث كان متوسطها الحسابي (4.51) وبانحراف معياري قدره (0.50) ومستوى أهمية مرتفع وهذا يعني أن المستجيبين لأداة الدراسة المدققين يرون أن أداء مدقق الحسابات في عملية التأكد (من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق) كانت مرتفعة، وأما الفقرة الأقل من حيث المتوسط الحسابي فقد كانت الفقرة الثانية عشر بمتوسط حسابي قدره (3.03) وانحراف معياري (0.77) ومستوى أهمية متوسط وأما فيما يتعلق في المتوسط العام لمحور أداء مدقق الحسابات فقد كان (3.87) وبمستوى أهمية مرتفع، وهذا يدل على أن المدققين يرون أن أداءَهم بالعمل مرتفع وعالٍ.

التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة:

تتطرق هذه الفقرة إلى إختبار الفرضيات حيث سيتم إختبار مدى وجود فجوة التوقعات في التدقيق (فجوة الأداء) ومن ثم سيتم إختبار أثر فجوة الأداء في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت من قبل المستثمرين المؤسسيين في الأردن. وقبل البدء باختبار الفرضيات

فقد تم التأكد من أن العينة موزعة توزيعا طبيعيا عبر اختبار معامل الالتواء والتحقق من مدى تجانس التباين بين العينتين من أجل القيام باختبار t للعينتين المستقلتين للتأكد من وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ثم اختبار فرضيات الدراسة.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي

جدول(7) اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفرطح
أداء المدقق	0.319	-0.460
استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الالكتروني للشركة	0.069	-0.277

تشير نتائج الجدول السابق إلى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي والتي تكشف مدى تبعية العينة للتوزيع الطبيعي، ويمكن الحكم على العينة والبيانات أنها موزعة توزيعا طبيعيا إن كانت قيم معامل الالتواء تتراوح ما بين (−1) و(1) وقد تراوحت قيم الالتـــــواء في هذه الدراســـة (0.319−0.069) وجميع هذه القيم أقل من القيمة (1) وبالتالي يمكن الحكم على أن العينة موزعة توزيعا طبيعيا وعليه يمكننا إجراء الاختبارات البارامترية (المعلمية) مثل اختبار t للعينتين المستقلتين.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

لمعرفة مدى وجود فجوة التوقعات (فجوة الأداء) فقد تم إجراء اختبار t للعينتين المستقلتين (المستثمرين المؤسسين ومدققي الحسابات) للتحقق من مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينتي الدراسة في الجوانب المختلفة التي تخص أداء مدقق الحسابات تجاة البيانات المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركات. وقبل إجراء اختبار t للعينتين المستقلتين فقد تم التأكد من مدى تجانس التباين للعينتين عبر اختبار ليفيني Levenes Test ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجداول ذات العلاقة في الأسفل. وعلى هذا القرار سيتم اختيار نتائج اختبار t للعينتين المستقلتين.

أولا: فجوة أداء مدقق الحسابات

جدول (8) يوضح اختبار t للعينتين المستقلتين لفقرات محور أداء مدقق الحسابات

رقم	الفقرة	اختبار ليفيني		اختبار t للعينتين المستقلتين	
		قيمة F	الدلالة الإحصائية	قيمة t	الدلالة الإحصائية
1	التواصل مع فريق الإدارة أو لجنة التدقيق فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق	7.788	.006	2.090	.043
2	التأكد من أن المعلومات المدققة يتم تمييزها بوضوح عن المعلومات المالية الأخرى	24.601	.000	4.147	.000
3	حصول المدقق على إقرارات من الإدارة مفادها أن تقرير المدقق لا يستخدم بشكل غير ملائم أو غير صحيح على الموقع الإلكتروني للشركة	0.453	0.502	4.488	.000
4	تأكد المدقق من أن الشركة تقوم بشكل مقصود بحذف تقرير مدقق الحسابات من الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	1.923	0.168	1.632	.105
5	يتأكد المدقق من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها تلك التي تم تدقيقها من قبل المدقق	12.885	.000	8.158	.000
6	التأكد من أنه فيما إذا تم عرض تقرير المدقق عن القوائم المالية الكاملة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	5.742	0.018	3.533	.001
7	قيام المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	1.427	0.253	7.338	.000

رقم	الفقرة	اختبار ليفيني		اختبار t للعينتين المستقلتين	
8	تأكد المدقق من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى معروضة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	21.545	.000	7.551	.000
9	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار لضمان عدم إجراء تعديلات غير ملائمة على البيانات المالية المدققة بعد نشرها على موقع الشركة الإلكتروني	18.321	.000	7.077	.000
10	مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود أي تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة	1.328	0.251	9.669	.000
11	الحصول على إقرارات معينة من الإدارة مفادها أن فريق الإدارة قد قام بالتمييز بوضوح بين المعلومات المدققة وغير المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	22.043	.000	13.425	.000
12	قيام المدقق بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني	0.011	0.011	6.369	.000
13	المسؤولية عن فحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني	0.394	0.394	6.984	.000

يعرض الجدول السابق نتائج اختبار t للعينتين المستقلتين حيث يظهر الجدول نتائج اختبار ليفيني للتجانس وقيم t المحسوبة ومستوى دلالتها والفروق بين المتوسطات للعينتين (المستثمرين

المؤسسين والمدققين). وذلك للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات العينتين لمدى إداركهم لمستوى أداء المدقق على البيانات المنشورة على الإنترنت. فقد بينت النتائج أن قيمة t المحسوبة لجميع الفقرات (باستثناء الفقرة الرابعة) كانت دالة إحصائيا عند مستوى دلالة الإحصـــائية (0.05)؛ وبالتالي فإنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجيبين على فقرات محور مسؤوليات المدقق. وهذا يشير إلى وجود فجوة لتوقعات أداء المدقق كما يدركه كل من المستثمرين المؤسسيين ومدققي الحسابات في الأردن، وعليه فإنه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى وهي: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائيَّة بين مستوى إدراك كل من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسّسيين في الأردنّ حول أداء (فجوة الأداء) مدقق الحسابات، فيما يتعلق بالتَّقارير الماليَّة المنشورة على موقع الشركة الإلكتروني.

وأما الفقرة الرابعة فقد كانت قيمة t المحسوبة غير دالة إحصائيا حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى (0.05) وبالتالي فإنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجيبين على الفقرة الرابعة من محور أداء المدقق.

أ- المتوسطات الحسابية بين المجموعات للفقرات الدالة إحصائيا لمحور أداء مدقق الحسابات

جدول (9) مصدر الفروقات الإحصائية لمحور أداء مدقق الحسابات

الفقرة	المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	قيمةt	مستوى الدلالة	الفروق بالمتوسط	مصدر الفرق
1	المستثمر	29	3.11	2.090	.043	0.398	مدقق الحسابات
	المدقق	93	3.51				
2	المستثمر	29	3.33	4.147	.000	0.666	مدقق الحسابات
	المدقق	93	4.00				
3	المستثمر	29	3.10	4.488	.000	0.892	مدقق الحسابات
	المدقق	93	4.00				
5	المستثمر	29	3.41	8.158	.000	1.09	مدقق الحسابات
	المدقق	93	4.51				
6	المستثمر	29	3.50	3.533	.001	0.49	مدقق الحسابات
	المدقق	93	4.00				
7	المستثمر	29	2.19	7.338	.000	1.39	مدقق الحسابات

	المدقق	93	3.58				
8	المستثمر	29	2.91	7.551	.000	1.15	مدقق الحسابات
	المدقق	93	4.06				
9	المستثمر	29	3.00	7.077	.000	1.17	مدقق الحسابات
	المدقق	93	4.17				
10	المستثمر	29	2.09	9.669	.000	1.86	مدقق الحسابات
	المدقق	93	3.96				
11	المستثمر	29	2.39	13.425	.000	1.39	مدقق الحسابات
	المدقق	93	3.79				
12	المستثمر	29	1.97	6.369	.000	1.05	مدقق الحسابات
	المدقق	93	3.03				
13	المستثمر	29	2.91	6.984	.000	1.12	مدقق الحسابات
	المدقق	93	4.03				

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والفروق في المتوسطات الحسابية للعبارات ذات الدلالة الإحصائية في العينتين حيث يوضح هذا الجدول مدى الفروق الإحصائية ولصالح أي مجموعة كان هذا الفرق. وكما يظهر الجدول السابق فقد كان مصدر جميع الفروق ذات الدلالة الاحصائية من إجابات مدقق الحسابات. وهذا يدل على أن تقييم المستثمرين المؤسسيين لأداء مدقق الحسابات فيما يتعلق بالبيانات المنشورة على الإنترنت أقل مما يراه مدققي الحسابات أنفسهم، وهذا يعتبر أمرا بديهيا بحيث من المتوقع أن يتحيز المدققون لمستوى أدائهم على البيانات المنشورة إلكترونيا. وأما عن أكبر فرق بين المتوسطات الحسابية فقد كان للفقرة العاشرة حيث كان الفرق بالمتوسط الحسابي بين المستثمر المؤسسي ومدقق الحسابات (1.86) حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي للمدقق (3.96) وللمستثمر المؤسسي (2.09) وهذا يدل على أن المستثمر المؤسسي يقيم المدقق بأنه يخفق في مراقبة الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة باستمرار للتأكد من عدم وجود تضارب جوهري بين المعلومات المدققة وأي معلومات أخرى على الموقع الإلكتروني بعد وضع تلك المعلومات المدققة على الموقع، وأما أقل هذه الفروق الاحصائية فقد كان للفقرة الأولى حيث كان الفرق بين المتوسطات (0.39) والمتوسط الحسابي لمدققي الحسابات (3.51) وأما المتوسط الحسابي للمستثمرين المؤسسيين فقد كان (3.11) وهذا يدل على تقارب بين إجابات المستثمرين

المؤسسيين ومدققي الحسابات ولكن الفرق لصالح مدققي الحسابات وهذا يعني أن العينتين تتفقان على أن تقييم أداء المدقق على التواصل مع فريق الإدارة فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالعرض الإلكتروني للتقرير المالي المدقق وتقرير المدقق على الموقع الإلكتروني للشركة كان متقاربا.

ثانياً: أثر فجوة توقعات الأداء في التدقيق على مدى استخدام المستثمرين المؤسسيين للتقارير المالية على الإنترنت:

ولمعرفة أثر فجوة الأداء في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت فقد تم احتساب متغير جديد يمثل الفجوة بين ما يدركه كل مستثمر مؤسسي عن أداء مدقق الحسابات على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني وبين مجمل إدراك عينة المدققين لذلك الأداء، وقد تم احتساب تلك الفجوة إحصائياً كما يلي:

1. احتساب متوسط تقييم كل مستثمر مؤسسي لجميع فقرات أداء المدقق بخصوص البيانات المنشورة على الإنترنت.
2. احتساب متوسط تقييم جميع استجابات عينة المدققين لجميع فقرات أداء المدقق بخصوص البيانات المنشورة على الإنترنت.
3. تم احتساب فجوة الأداء بين المستثمرين المؤسسيين ومدققي الحسابات عن طريق طرح متوسط إجابات كل مستثمر من الوسط الحسابي لإجابات المدققين عن فجوة الأداء وتم التوصل لمتغير جديد تم استخدامه في اختبار فرضية الدراسة الثالثة، والجدول التالي (19) يوضح إحصاءات وصفية لهذا المتغير.

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأكبروأقل قيمة لمتغير فجوة الأداء

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أكبر قيمة	أقل قيمة
1.00	0.417	1.79	0.41

وقد تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل (فجوة الأداء) على المتغير التابع (مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة) وتم صياغة نموذج الانحدار كما يلي:

$$IFR_Use = \alpha 0+\alpha 1\ AEG+e$$

حيث إن:

IFR_use: (Internet Financaial Reporting Use) مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة ويأخذ القيم من 0 غير مستخدم ولغاية 10 استخدام مرتفع جداً، AEG: (Audit Expectation Gap) متغير يمثل الفجوة بين ما يدركة كل مستثمر مؤسسي عن أداء مدقق الحسابات على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني وبين مجمل إدراك عينة المدققين لذلك الأداء، وتم احتسابه من خلال طرح المتوسط الحسابي لإدراك كل مستثمر مؤسسي لمجموع فقرات فجوة الأداء من المتوسط الحسابي لكل استجابات المدققيين فيما يتعلق بتقييمهم لأدائهم فيما يتعلق بالإفصاح على الموقع الإلكتروني،

α_0 ,..., α_1: معاملات النموذج،

e: الخطأ المعياري.

ويمكن عرض نتائج تحليل الانحدار البسيط كما يلي:

يلخص الجدول (11) نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA للإنحدار ويتضح منه أن قيمة F (10.193) عند مستوى دلالة 0.05 مما يشير إلى دلالة معنوية للنموذج وصلاحيته للاختبار.

جدول(11) يوضح اختبار التباين الاحادي في اختبار الانحدار الخطي البسيط

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	18.315	1	10.193	.004
البواقي	48.513	27		
المجموع	66.828	28		

تشير نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط الظاهرة في الجدول رقم (12) إلى أن قيمة معامل الارتباط (0.524) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة، وأما معامل التحديد (R^2) فقد كانت قيمته (0.274) وهذا يعني أن المتغير المستقل قد فسر ما نسبته (27.4%) من التغير والتباين الحاصل في المتغير التابع، وقد كانت قيمة معامل Beta (1.912-)، وهذا يعني أن العلاقة بين فجوة الأداء ومدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة علاقة سلبية أي أنه كلما تغير المتغير المستقل بدرجة واحدة موجبة فإن المتغير التابع يتغير بدرجة (1.912-)، وأما قيمة t المحسوبة فقد كانت (3.193) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى 0.05

وبالتالي يتم قبول (الفرضية الرئيسية الثانية) بوجود أثر لفجوة الأداء على مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة؛ حيث إنه كلما زادت الفجوة في التوقعات بين ما يدركه المستثمر من تقييم لأداء مدقق الحسابات وبين ما يراه المدقق في مستوى أدائه فيما يتعلق بالتقارير المنشورة على الإنترنت قل اعتماد واستخدام المستثمر المؤسسي في الأردن لتلك التقارير.

جدول (12) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط

المتغير	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Beta	الخطأ المعياري	t المحسوبة	مستوى الدلالة
فجوة الأداء	0.524	0.274	-1.912	0.524	-3.193	.004
ثابت الانحدار	-	-	9.517	0.644	14.778	.000

محددات الدراسة:

لا تكاد تخلو أي دراسة من محدداتها الخاصة بها والدراسة الحالية ليست استثناءً، حيث اهتمت هذه الدراسة ببيان مدى وجود فجوة توقعات في التدقيق بين مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين وبيان مدى تأثير هذه الفجوة في التدقيق على استخدام التقارير المالية على الإنترنت وفي ترشيد قراراتهم الاستثمارية في القطاع المالي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على توزيع استبانات على عينة من مدققي الحسابات والمستثمرين المؤسسيين في الأردن. وقد شملت عينة المستثمرين المؤسسيين مدراء المحافظ الاستثمارية في البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية، وبالرغم من جهود المتابعة الحثيثة للمستجيبين لم يتم التمكن من الحصول على أكثر من 29 استبانة صالحة للتحليل من خلال عينة المستثمرين المؤسسيين وبالمقابل تم الحصول على 93 استجابة من مدققي الحسابات. وقد يعزى هذا التفاوت بين عينتي الدراسة إلى التفاوت في عدد المدققين ومدراء المحافظ الاستثمارية في الأردن وكذلك إلى اختلاف طبيعة العمل والمستوى الوظيفي بين كلتا العينتين. الاعتماد على هذا العدد القليل نسبيا من عينة المستثمرين المؤسسيين قد يؤدي إلى الحد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة بشكل مطلق على الرغم من أن نتائج الدراسة بينت وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينتي الدراسة حول أغلبية محاور فجوة التوقعات في التدقيق (فجوة الأداء)، وكان مصدر تلك الفروقات بشكل أساسي من عينة المستثمرين المؤسسيين.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالنقاط التالية:

1. أوضحت الدراسة أن أكثر المستجيبين لأداة الدراسة من المستثمرين المؤسسيين يرون أن أداء مدقق الحسابات منخفض وهذه النتيجة اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Fisher & Naylor, 2016).
2. أظهرت نتائج هذه الدراسة إلى أن المستجيبين لأداة الدراسة يرون أن المدقق لا يقوم بالتدقيق على جميع المعلومات غير المالية التي تظهر على موقع الشركة الإلكتروني وهذه النتيجة اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Turel, 2010).
3. أبرزت نتائج هذه الدراسة أن المستجيبين لأداة الدراسة يرون أن المدقق لا يقوم بفحص الضوابط والرقابة على العرض الإلكتروني للمعلومات المالية المدققة على موقع الشركة الإلكتروني وهذه النتيجة اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة (Fisher & Naylor, 2016).
4. أوضحت نتائج هذه الدراسة أن المستجيبين لأداة الدراسة يرون أن أداء مدقق الحسابات مرتفع فيما يخص التأكد من أن القوائم المالية المدققة التي تم تحميلها على موقع الشركة الإلكتروني هي نفسها التي تم تدقيقها من قبل المدقق وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة وهي دراسة (Fisher & Naylor, 2016) ودراسة (Ismail & Sobhy, 2009).
5. توصلت الدراسة إلى وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لفجوة الأداء على مدى استخدام المعلومات المنشورة على الموقع الإلكتروني للشركة؛ حيث إنه كلما زادت الفجوة في التوقعات بين ما يدركه المستثمر من تقييم لأداء مدقق الحسابات وبين ما يراه المدقق في مستوى أدائه فيما يتعلق بالتقارير المنشورة على الإنترنت قل اعتماد واستخدام المستثمر المؤسسي في الأردن لتلك التقارير.

التوصيات:

على ضوء هذه الاستنتاجات فإن الباحثة قد قدمت التوصيات التالية للاستفادة من هذه الدراسة:

1. ضرورة تعريف المستثمرين المؤسسيين في الأردن وغيرهم من مستخدمي البيانات المحاسبية والمالية لواجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات على البيانات المنشورة على الإنترنت بشكل واضح وصريح.
2. ضرورة دراسة احتياجات مستخدمي التقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني بشكل دوري وإجراء التحديثات والتعديلات في ضوء متطلباتهم.
3. الاهتمام بنشر الثقافة والوعي لدى المستثمر المؤسسي وأصحاب المصالح بأهمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة على الإنترنت باعتبارها أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمر المؤسسي.
4. ضرورة قيام الجهات المعنية في الأردن بالعمل على تنظيم مسؤولية وواجبات مدققي الحسابات تجاه التقارير المالية المنشورة على الإنترنت، لكي تكون أساساً مرشداً لمدققي الحسابات نحو القيام بواجباتهم، فضلاً عن أنها تبين لمستخدمي التقارير المالية المنشورة على الإنترنت حدود مسؤولية مدقق الحسابات وذلك لزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بتلك التقارير.
5. التوصية بعقد دورات تدريبية للمدققين القانونيين في الأردن وذلك لرفع كفاءتهم المهنية فيما يتعلق بالبيانات المالية المنشورة على الإنترنت.
6. التوصية بضرورة تفعيل دور الرقابة المالية والمهنية على مدققي الحسابات وحثهم على بذل عناية مهنية أكثر فيما يتعلق بالبيانات المالية المنشورة على مواقع الشركات الإلكترونية.
7. التوصية بتفعيل إجراءات تنظيمية وإدارية لتقليل فجوة الأداء لما لها من أثر سلبي على مدى استخدام المعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية للشركة.

Reference:

Aldabbagh, A. (2013). The Role of Electronic Disclosure in Achieving an Efficient Financial Market. The Saudi Stock Market, Accounting Thought, *Quarterly Bulletins for Arab Criticism*, 35(2), 145-162.

Almilia, L. & Budisusetyo, S. (2008). *Corporate Internet Reporting of Banding Industry and LQ5 Firms: An Indonesia example*. The first Parahyangan International Accounting and Business Conference, Bandung, February.

Almtairi, A. (2017). *The extent to which fieldwork standards contribute to reducing the expectations gap for the auditing process: from the point of view of legal auditors in the State of Kuwait*. Unpublished Master Thesis. College of Business and Finance, Al-Bayt University, Jordan.

Almtairi, Gh. (2012). *Factors Affecting the Level of Financial Information Disclosure on the Internet in the Financial Statements Issued by Kuwaiti Public Shareholding Companies*. (Unpublished Master Thesis. Faculty of Business, Middle East University, Jordan.

Alqtaish, H. (2014). The factors affecting in narrowing the Audit Expectation Gap from the viewpoint of the Investors in Jordan. *Research journal of finance and accounting*, 5(12), 165-180.

Amroush, B. (2016). *Electronic Disclosure between Creativity and Governance.* International Scientific Conference Research on Creativity and Innovation in Business Organizations, 3, 111-119.

Chowdhury, A. & Shikdar, M, (2018). Ruducing the Audit Expectation Gap: A Model for Bangladesh Perspective. *International Journal of Management, Accounting and Economics*, 5(3), 2383-2126.

Fisher, R. & Naylor, S. (2016). Corporate reporting on the Internet and the expectation gap: new face an old problem. *Accounting and Business Research*, 46(2), 196-220.

Hanan, M. (2016). *Narrowing the expectations gap between the users of the lists and the auditors in the Algerian accounting environment: a study of a sample of users of the financial statements and auditors*. Unpublished master thesis. Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences, Kasadi Merbah University-Ouargla, Algeria.

Hindi, N. & Rich, J. (2010). Financial Reporting on the Internet : Evidence from the Fortune 100. *Management Accounting Quarterly*, 11(2), 11-21.

Hunter, S. & Smith, L. (2009). Impact of Internet financial Reporting on Emerging Markets. *Journal of International Business Research*, 8(2), 21-40.

Ismail, T. & Sobhy, N. (2009). Determinants of auditors perceptions of the work needed in the audit of internet-based financial reports in Egypt. *Journal of Applied Accounting research*, 10(2), 132-150.

Mohammad, S. (2019). *The effect of disclosure of interim financial reports on narrowing the expectations gap in Jordanian commercial banks from the viewpoint of Jordanian legal accountants*. Unpublished Master Thesis. Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al Al-Bayt University, Jordan.

Mohs, J. (2017). Financial Reporting and the Accounting expectation gap. *Review of contemporary Business Research*, 6(1), 25-34.

Reda, T. (2018). The extent to which corporate governance principles contribute to narrowing the expectations gap in the Algerian audit environment (survey*). Journal of Economic Research*, 2(9), 214-295.

Rowbottom, N. & Lymer, A. (2009). Exploring the Use of Online Corporate Reporting Information. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 6(2), 27-44.

Salehi, M. (2016). Audit independence and expectation gap usiness evidences from Iran. Zagreb *International Rview of economics and finance*, 19 (1), 25-44.

Turel, A. (2010). The expectation gap in internet financial reporting: evidence from an emerging capital market. *Middle eastern finance and economics*, 8, 94-107.

المراجع العربية

الدباغ، أحمد (2013). "دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفوء "سوق الأسهم السعودي الفكر المحاسبي، *نشرات الفصلية لنقد العربي*، 35، 145-162.

المطيري، عبدالعزيز منصور (2017). "*مدى مساهمة معايير العمل الميداني في تقليص فجوة التوقعات لعملية تدقيق الحسابات: من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في دولة الكويت*". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.

المطيري، غزاي سبيل (2012). "*العوامل المؤثرة في مستوى الافصاح عن المعلومات المالية على الانترنت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمه العامة الكويتية*". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

حنان، مجول (2016). "*تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم ومراجعي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية: دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات*". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.

رضا، تيايبية (2018). "مدى مساهمة مبادىء حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة الجزائرية (دراسة استقصائية)". *مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة*، 2 (9)، 214-295.

عمروش، بوشلاغم (2016). "*الأفصاح الإلكتروني بين الابداع والحوكمة*"، أبحاث المؤتمر العلمي الدولي حول: الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال. 3، 111-119.

محمد، سعد جعوان (2019). "*أثر الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية على تضييق فجوة التوقعات في البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين*". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت، الأردن.